



تستعد الرياض خلال الأيام المقبلة لاستضافة مؤتمر المعارضة السورية من أجل وضع خطة لسوريا ما بعد سفاحها بشار الأسد، ومن قبله سفاحها المؤسس حافظ الأسد اللذين لن يجدا لهما نظيرًا في تاريخ البشرية قتلاً وتهجيراً ودميراً.

وبالتأكيد فإن دخول المملكة العربية السعودية على هذا الخط يُضفي على المؤتمر أهمية لافتة سواء كان لوزن المملكة وتجاربها السابقة في تسوية قضايا عربية وإسلامية، أو للتقارب والتنسيق السعودي - التركي - القطري الأخير فيما يخص شؤون المنطقة وتحديداً الثورة السورية، ما يُنعش الآمال العريضة على إنجاحه ليطوي بذلك السوريون صفحات مظلمة ودموية من تاريخهم نتيجة تأله نظام عليهم لعقود، لم يخف شعاره «الأسد أو لا أحد»، وبالتالي فإن مثل هذا المؤتمر سيقطع الطريق على محاولات الوسيط الدولي ستيفان ديميسنروا الramia إلى تمييع الثورة السورية من خلال دعوة 400 شخص بصفتهم الشخصية بمن فيها الائتلاف الوطني، فديمسنروا الذي أتى لإيجاد حل للسوريين وجد نفسه كسابقيه بحاجة إلى من يساعد له لبقاء في منصبه بعد فضيحة فشله في تجميد القتال بحلب.

درجت كل المؤتمرات والتسويات العالمية على أن من يشارك فيها هو من لديه القوة والسيطرة والكلمة على الأرض، ولذا فكلمة سرّ فشل أو تعثر كل المجالس والمؤتمرات السورية السابقة تكمن في عجزها عن تمثيل سوريا الثورة حقيقة وواععاً، ولذا فلاقوى المحلية على الأرض قبلت واعترفت بمقررات السياسيين، ولا القوى الدولية اعترفت بالمثلين السياسيين متذرة ومتحجة بأن لا وزن لهم على الأرض، وظللت الفجوة حاصلة بين القوى على الأرض ومن قدموها أنفسهم ممثلين عن الثورة، ولعل فيما جرى في إدلب بعد التحرير من تحذير الجماعات الجهادية والثورية الائتلاف الوطني أو الحكومة المؤقتة دخول المدينة دليلاً على ما نقول.

في مؤتمر الطائف الذي جمع الفرقاء اللبنانيين نهاية الثمانينيات كان الممثلون هم من يقاتلون على الأرض، وفي مؤتمر مكة كان الممثلون هم من يقاتلون على الأرض الأفغانية، وحين دعت قطر لمؤتمر لبناني كان التمثيل للقوى على الأرض اللبنانية أيضاً، وهو ما يتكرر في كل المؤتمرات العالمية، فمشاركة ممثلي القوى الحقيقية على الأرض ضمان نجاح المؤتمر وديومته مع التأكيد على تفادي الخطأ اللبناني في المحاصصات الطائفية والمذهبية، مما جرى ويجري في سوريا ثورة شعبية حقيقة وليس خلافات سياسية بحاجة إلى تسويات ومساومات، وبالتالي فإن سقف الثورة الذي حدد منذ يومها

الأول هو المعيار والشرط للمشاركة السياسية.

الواجب على الثوار على الأرض أن يفرزوا جسمًا عسكريًا موحدًا أو أقرب إلى ذلك، ولعل تجارب جيش الفتح في إدلب والقلمون وحلب، وجيش التوحيد في حمص وغيرها من التجارب تُفضي إلى جيش موحد على مستوى سوريا كلها، وإلى حين أن يحصل ذلك فبإمكان القوى العسكرية الفاعلة على الأرض أن تُفرز ممثليها السياسيين أو تُعين من تراه مناسباً في المعارضة الحالية، مثل هذه التركيبة لو تشكلت فإنها ستكون أمينة على الثورة ومستقبلها، وقدرة في الوقت عينه على فرض قراراتها وتطبيقاتها.

لقد علمتنا الثورة اليمنية واللبنانية والمصرية أن تعايش الثورة مع الثورة المضادة كتعايش البنزين مع الكبريت، وأن القوى المضادة للثورة معادية لها جينياً ووراثياً، ولعل فيما يجري في هذه البلدان درساً مهماً للثورة السورية في أن القبول بأنصار الحلول والتعايش مع القتلة وال مجرمين سيجلب خراباً وشرأً ودماراً أكثر مما شهدناه وخبرناه لا سمح الله.

الدولة العميقة لها امتداداتها الخطيرة مالياً وسياسياً وعلاقات دولية وأجهزة وقوى خفية، ومثل هذه الدولة العميقة لا يمكن أن تجاهه بشرعية انتخابية سطحية هي في النهاية من يشرف عليها ويقررها عبر أجهزة الدولة العميقة، إذن فالردد الوحيد على الدولة العميقة يكمن بطرح الشرعية الثورية كحال كل الثورات العالمية، فلا تزال روسيا والصين وفرنسا وإيران تستمد شرعيتها من شرعية ثوراتها، ومن استمدتها منهم من شرعية انتخابية لم يحصل إلا بعد عقود على مرور ثورته.

الدولة العميقة لا تتفكك إلا بتأسيس مجالس ثورية وتشكيلها لحماية الثورة وصيانتها، بحيث تكون هذه المجالس أعلى سلطة في البلد، وأعلى من السلطة المنتخبة نفسها، على أن تضم هذه المجالس ناشطي الثورة الحقيقيين الذين أطلقوا هذه الثورة المباركة، بالإضافة إلى رموز العمل العسكري على الأرض الذين ضحوا بدمائهم ودماء إخوانهم، لكن شريطة أن تلتزم مثل هذه الرموز بالابتعاد عن العمل السياسي اليومي وتتفرغ لحماية الثورة وصيانتها، لتحافظ بذلك على سمعتها ورمزيتها ووهج صورتها المضيئة الجهادية الثورية خلال سنوات الجمر الثوري، فعواصف ما بعد الانتصار قد لا تقل عن عواصف ما قبله ولنا فيما يجري ببلاد الثورات العربية درس ومثال.

العرب القطرية

المصادر: